

بناء السلام في اليمن (مسارات متعثرة ومدخل محفزة)



علي يجيبى الأسد *
باحث في العلوم السياسية

أولاً: مدخل:

يرتبط بناء السلام بعدة أبعاد كانت محط نقاشات المفكرين والباحثين، فقد اختلفوا حول أياً من المعايير هي الأنسب لإنجاح عملية السلام، فهناك من ربط هذه العملية بمجال واسع يشمل كل مجالات بناء السلام ومعالجة الأسباب العميقة للنزاع على المدى الطويل بإشراك الفواعل الداخلية، ومن جهة أخرى هناك من يحرص بناء السلام في مجال ضيق ليركز الاهتمام على إصلاح البنية الهيكلية للدولة بمساعدة دول ومنظمات حكومية على المدى القصير.

وبرز في هذا الإطار، إتجاهين يعالجان هذه الإشكالية، تمثل الاتجاه الأول: وهو الأكثر شيوعاً، في حصر " بناء السلام " زمنياً وبرامجياً في ترتيبات مابعد وقف

الصراع المسلح، ويعني تشييد الهياكل والمؤسسات التي تساعد المجتمعات الخارجة من الحروب على إزالة عوامل العنف. وفي هذا الإطار، تظهر جملة من القضايا، والبرامج، والأنشطة، مثل إعادة بناء مؤسسات الدولة، وإصلاح البنى التحتية المدمرة، وتسريح المقاتلين، وإعادة ادماجهم، وبناء المؤسسات القضائية والعدالة الانتقالية، وغيرها. وغالباً ماتبنى المنظمات الأممية والاقليمية هذا الاتجاه لتمييزه عن مفاهيم أخرى، كالدبلوماسية الوقائية، وحفظ السلام، وصنع السلام، كما تقضي أجندة من أجل السلام التي طرحها الدكتور بطرس غالي الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة في عام ١٩٩٢.

فيما يرى الاتجاه الثاني، بناء السلام من منظور أكثر شمولاً وامتداداً في مراحل ومستويات الصراع المختلفة. إذ قد يسهم في جهود الإنذار المبكر، أو تهيئة وتأهيل المتنازعين لتقبل السلام، كما قد يستمر بعد توصل المتنازعين إلى اتفاق لوقف العنف، عبر بناء الأطر والبرامج المختلفة لمنع الارتداد للصراع المسلح، كما يشملها الاتجاه الأول. وبهذا المعنى الواسع، فعملية بناء السلام تشكل مساراً رابطاً بين الأبنية القاعدية والفوقية في الصراعات من أسفل الى أعلى والعكس. أي بمعنى أوضح، تخلق حواضن متدرجة دافعة للسلام في مراحل ومستويات الصراع المختلفة.

هنا، يتداخل بناء السلام مع مقاربات أخرى، مثل منع الصراع، بل تسويته وتحويله، وإن كان يركز أيضاً على معالجة جذور العنف، ولعل ظهور الاتجاه الثاني جاء انعكاساً لتصاعد دور منظمات المجتمع المدني، سواء

أكانت محلية أم أجنبية، في مناطق الصراع، خاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة^٢.

ثانياً: مقاربات بناء السلام:

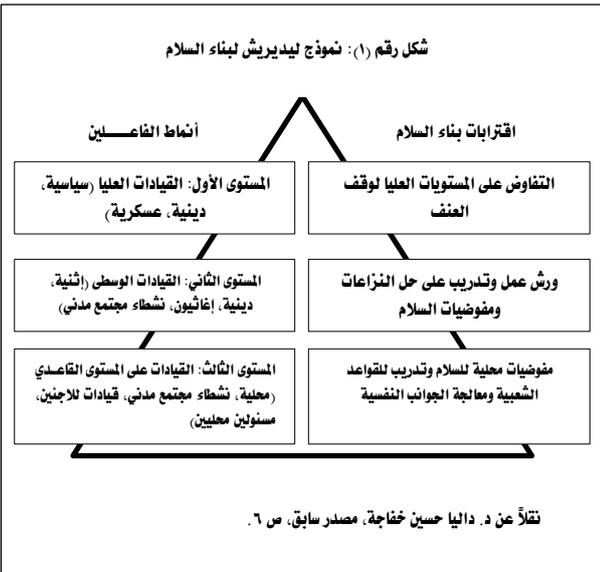
مثلما تطور مفهوم بناء السلام ليشتمل أبعاداً مختلفة تعالج المراحل المختلفة لتطور ظاهرة الصراع ذاتها، فقد انتقلت الأطر التحليلية له من اقترابات معنية فقط بإدارة الصراع إلى أخرى معنية بحل الصراع، وأخيراً اقترابات أكثر شمولاً تتعلق بتحويل الصراع. ويعاني بناء السلام من نقص مفاهيمي وعدم وجود نظرية شاملة، ما استدعى الأمر إلى إيجاد نظريات جزئية تعمل على تحليل وتفسير مفهوم بناء السلام.

ففيما يتعلق بالاقترابات التقليدية في إدارة الصراع، فهي تهدف إلى الحد من العنف وتوقفه في المدى القصير، من خلال تحديد وتعريف ممثلين أساسيين لأطراف الصراع، ثم التفاوض أو الوساطة للوصول إلى اتفاقيات للسلام. وتقتصر الأطراف المشاركة في هذه الاقترابات على الفاعلين الأساسيين من حكومات ومنظمات متعددة الأطراف والتي تدعم جهود التفاوض، أو تقوم بدور الوساطة.

أما اقترابات حل الصراع، فتهدف إلى التعامل مع الأسباب الكامنة للصراع، وإصلاح النسيج الاجتماعي للمجتمعات المتأثرة بالصراع، وفي إطار هذه الاقترابات، يزداد عدد الفاعلين ليضم الأكاديميين، والخبراء، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، والذين يلعبون أدواراً في محاولة تحسين

العلاقات بين الأطراف. ولا تخلو تلك الاقترابات من جوانب للقصور، فإدارة الصراع التي تركز على النتائج أو المخرجات تغفل الأسباب الكامنة للصراع، والتي قد تقوض استدامة التسويات السلمية، فضلاً عن جوانب الضعف والقصور المرتبطة بالتفاوض أو الوساطة كآليات لإدارة وتسوية الصراع.

إزاء جوانب القصور تلك، برز تحويل الصراع كأقتراب رائد في بناء السلام. وفي إطاره، تطورت مقاربة شاملة لبناء السلام كتلك التي طرحها "ليديرش"، والتي تتمحور حول الأدوار المختلفة التي يقوم بها مختلف الفاعلين في أنشطة وبرامج بناء السلام. تقوم فلسفة هذا الاقتراب على أن جهود بناء السلام من الممكن أن ينخرط فيها الفاعلون، سواء أكانوا رسميين أم غير رسميين في مستويات متعددة من أسفل إلى أعلى. ويقسم ليديرش المجتمعات المتأثرة بالصراع إلى ثلاثة مستويات يتطلب كل منها إستراتيجية مختلفة لبناء السلام، كما يتضح في الشكل (١).



ووفقاً لنموذج ليديرش، تنخرط القيادات العليا، الممثلة في القيادات العسكرية،

٢ د. خالد حنفي علي، مداخل محفزة لـ "بناء السلام" في مناطق الصراعات، مجلة السياسة الدولية: ملحق اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، العدد ٢٠٦ أكتوبر ٢٠١٦، المجلد ٥١، ص ٣.

السلام فرصة إنشاء مؤسسات اجتماعية و سياسية و قضائية جديدة و هي بمثابة القوة



الدافعة نحو التطور، بتبني استراتيجيات سياسية وأمنية وهيكلية، وإشراك فواعل محلية ودولية في إعادة بناء ما دمره الصراع. ومع أن الاقترابات المطروحة لبناء السلام - على قصور تطبيقها - وليدة الخبرة الغربية. بعبارة أخرى، فإنه لا توجد نماذج "محلية" ذائعة الصيت لبناء السلام، أفرزتها وطورتها المجتمعات المتأثرة بالصراع في المنطقة العربية. وربما يترتب على ذلك إما التشخيص الخاطئ للأسباب الجذرية للصراع، أو الخلط بين ما هو أسباب كامنة للصراع ونتائج أفرزتها هذه الصراعات. وتصبح النتيجة الحتمية هي قصور وعدم كفاية الاقترابات المطروحة للتعامل مع الصراع.

وبالمقابل، فإن اقترابات بناء السلام الحالية تركز على الديناميات الداخلية للصراع دون أن تولي اهتماماً مناسباً لتشابكات الداخل والخارج فيما يتعلق بأسباب الصراع وتداعياته^٤. ومن ثم، فإن أي تطبيق

والسياسية، والدينية، في مفاوضات تركز على النتيجة النهائية، كالتوصل إلى وقف للعنف مثلاً. بينما تنخرط القيادات المحلية في المستوى الأوسط في مسارات تركز على التوصل لحل للصراع، من خلال ورش مشتركة لحل المشكلات وتدريب المتنازعين. أما المستوى الثالث والأخير، فيمثل الغالبية من الفئات المتأثرة بالصراع، ويلعب فيها المجتمع المحلي دوراً نشيطاً من خلال جملة من البرامج، مثل لجان السلام، والحوار المجتمعي، والأنشطة التي تهدف إلى تقديم العلاج النفسي للمتأثرين من الصراع.

وبينما يركز نموذج ليديرش على الضاعلين واستراتيجيات بناء السلام على مستويات مختلفة في الصراع، فقد تطورت اقترابات أخرى تنقل بناء السلام من التركيز على النطاق الضيق والمحدود على الأبعاد الأمنية، وحفظ السلام إلى الصورة الأوسع التي تعكس الطبيعة المعقدة للصراع. وجاء هذا التطور نتاجاً للاهتمام المتزايد من قبل الهيئات الدولية المانحة، لاسيما في مجال التنمية بالأبعاد المختلفة والمعقدة للصراع. وتعد "لوحة بناء السلام" نموذجاً في هذا الإطار، كما في الشكل (٢).

حيث تظهر إطاراً للأنشطة المختلفة في بناء السلام، وتتضمن برامج متعلقة بالأمن، وأخرى بالأسس الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، فضلاً عن برامج ذات صلة بالأطر السياسية، والعدالة، والمصالحة^٣.

إن بناء السلام قضية تعني كل البلدان في مراحل النمو، وبالنسبة إلى البلدان التي تخرج من حالة الصراع يمنح مفهوم بناء

^٣ د. رانيا حسين خفاجة، بناء السلام.. تطور الاتجاهات والمنظورات الغربية، مجلة السياسة الدولية: ملحق اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، العدد ٢٠٦ أكتوبر ٢٠١٦، المجلد ٥١، ص ٧، ٦.

^٤ نفس المصدر السابق، ٩.

لأقتربات بناء السلام في اليمن باعتبارها إحدى دول النزاع في المنطقة العربية لابد أن نفرق بين الصراع الداخلي بين الأطراف اليمنية وبين تدويل النزاع واكتسابه أقليمه وتدويلاً كالنزاع السوري أو العراقي وغيره، وهنا سنركز على الصراع الداخلي فقط دون مسعى للتركيز على تأثير الخارج على الداخل والذي حرك النزاع في بعض المسارات.

ثالثاً: مسارات صناعة السلام في اليمن: (محطات متباعدة وقطار متوقف!)

منذ اندلاع الحرب الدائرة في اليمن في ٢٦ مارس ٢٠١٥م، والتي بدأها التحالف العربي بقيادة السعودية بغارات جوية على معظم الأراضي اليمنية، لثني الحوثيين والقوات الموالية للرئيس الأسبق علي عبدالله صالح من التوسع والسيطرة على مقاليد الحكم بقوة السلاح في شمال وجنوب اليمن. لم تقف تلك العمليات عند حدود الدور العسكري بل تعداه إلى ممارسة جملة من الضغوط بإتجاه الحل السياسي بدعم وإشراف إقليمي ودولي بطبيعة الحال. تمثلت تلك الأدوار في تبني ملف ومسار المفاوضات السياسية والوساطة الدبلوماسية التي قادتها الأمم المتحدة ورعتها الدول المعنية بالنزاع القائم في اليمن، ولها علاقة به، وغيرها من الدول لأسباب إنسانية، ولكنها أقل بكثير من أزمات أخرى عصفت بمنطقة الشرق الأوسط وأوجدت تدخلاً دولياً وإنسانياً قوياً لحل النزاع سلمياً.

أولى تلك المسارات تمثلت في بدء محادثات مؤتمر جنيف (١) بشأن اليمن والذي انعقد في ١٦ يونيو ٢٠١٥م، ودعى خلاله الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بان كي مون إلى وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية، في الوقت

الذي رفض فيه طرفي النزاع — الحوثيين وحزب المؤتمر الشعبي العام بقيادة صالح "أنذاك"، والرئيس هادي وحكومة الشرعية والمعترف بها دولياً — خوض أي مباحثات مباشرة بينهما، حيث رفض الحوثيون أي حوار مع حكومة هادي، مطالبين بالتحاور المباشر مع السعودية باعتبارها الطرف المعتدي وصاحبه الكلمة الفصل في الحرب، وأن من تقاتل لأجلهم لا يمثلون أي رقماً مهماً على الساحة السياسية اليمنية على حد تعبيرهم. في الوقت الذي أعلن فيه الرئيس هادي أن النقاش مع الانقلابيين سينحصر تحت سقف المبادرة الخليجية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني اليمني والقرار الدولي ٢٢١٦، الداعي في أهم بنوده إلى انسحاب الحوثيين من المناطق التي يسيطرون عليها وتسليم السلاح. إلا أن تلك الجولة من المفاوضات السياسية باءت بالفشل وتوقفت أولى محطات السلام في اليمن عند ذلك الحد من التعتن لأطراف النزاع دون التوصل لأي إتفاق. لتستمر بعد ذلك حالة الجمود السياسي، في مقابل تنامي حدة المواجهات العسكرية بين الأطراف المختلفة، وما أعقبها من إستمرار لحالة المعاناة الإنسانية للشعب اليمني على كافة الأصعدة.

ومع ذلك بدأت جولة جديدة للمفاوضات السياسية في مؤتمر جنيف (٢) في ١٥ ديسمبر ٢٠١٥م، إلا انها كسابقاتها لم تحرز أي تقدم في الملف السياسي، ما عدى تبادل للأسرى بين الأطراف المتحاربة، وأعقبها استمرار المواجهات العنيفة بين جميع الأطراف في كلاً من تعز ومأرب وشبوة والجوف وفتحت جبهة جديدة للمعارك في محافظة حجة.

بعد تلك المحاولتين، وبضغوط دولية، وبمبادرة كويتية لرأب الصدع وكسر حالة الجمود، أعلنت الكويت موافقتها استضافة جولة مفاوضات ثالثة في أراضيها وبرعاية أممية والتي بدأت أولى جولاتها في ٢١ ابريل ٢٠١٦م، وبعد جولة من المحادثات الطويلة التي استمرت الى أغسطس، لم تحرز أي تقدم في المسار السياسي، يعزو سبب ذلك إلى تمسك حكومة هادي بمرجعياتها الثلاث ومنها تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ بحسب التسلسل الزمني المعلن، قابلة رفض الحوثيون وصالح مطالبين بتعديل تراتبية النقاط الخمس الواردة في قرار مجلس الأمن والبدء باجراء التعديلات السياسية على تلك البنود قبيل الانسحاب من المدن وتسليم السلاح للدولة. واصرار الحوثيون على عدم التوقيع على أي تفاهات إلا بعد وقف الغارات الجوية لقوات التحالف وتثبيت الوقف الشامل لإطلاق النار.

أبرز ما ناقشته مفاوضات الكويت على امتدادها، المرحلة الانتقالية والسلطة التنفيذية لمؤسسة الرئاسة والحكومة التوافقية وتشكيل اللجنة العسكرية والأمنية، وتركز النقاش فيها على معايير اختيار اللجنة العسكرية والأمنية.

إلا أن الحوثيون وحليفهم صالح "أنذاك" رفضوا أي ورقة من الأمم المتحدة لا تلبى مطالب الشعب، على حد تعبيرهم، بما فيها فك الحصار وإنهاء الحرب، كأولى الخطوات قبيل الحديث عن أي سلام قادم.

تلك المفاوضات ظلت على حالها بين المراوحة والتشدد في المواقف والتكتيكات للمفاوضين، في منحى لزيادة قدراً كبيراً من المكاسب لمعظم الأطراف وبخاصة طرف الحوثيون وحلفائهم الراغبين في انتزاع نصر

سياسي وعسكري مستفيدين من رغبة السعودية في التوصل لحل سلمي يخرجها من مأزق تدخلها الكارثي في حرب اليمن.

وكنهاية أيه جولة من المفاوضات السياسية وتعرها، يطفوا الى السطح تصاعد حدة وتيرة العمليات العسكرية بين الأطراف المتصارعة، الى جانب عدداً من التكتيكات الإدارية والمالية التي تستهدف اضعاف أطراف النزاع، بهدف فرض واقع جديد على الأرض لتعزيز مراكزها التفاوضية قبيل العودة الى ايه مشاورات سلام قادمة.

وفي مسعى آخر طرح وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جون كيري خطته للسلام قبيل انتهاء ولاية الرئيس الأمريكي باراك أوباما لولايته الثانية، ولتفاهات رعتها مسقط في ابريل ٢٠١٦م وافق الحوثيون وصالح على تلك المبادرة فيما رفضها فريق هادي وحكومته كونها تستهدفه شخصياً بنقل صلاحياته الى نائبة آنذاك بحاج، ولم تلقى تلك المبادرة على أهميتها أي اهتمام او مناقشة بين الاطراف المختلفة. ويبدو ان وقتها لم يكن موفقاً أو لم يجرى التنسيق لها على أعلى المستويات والضغط باتجاه الأخذ بها ومناقشتها.

وفي رد فعل لتلك المبادرة، ولأسباب أخرى أهمها تشكيل المجلس السياسي الأعلى في الشمال بالمناصفة بين جماعة الحوثيون وحزب المؤتمر الشعبي العام وحلفائهم في أغسطس ٢٠١٦م، أصدر الرئيس هادي قراراً بنقل البنك المركزي اليمني الى محافظة عدن في سبتمبر، بعد شهر فقط!، والقرار على حدته، إلا أنه دشن أقوى الضغوط الاقتصادية على الانقلابيين في الشمال وزاد من طبيعة وحدة الحصار الاقتصادي والبحري والجوي الذي يستهدف سلطاتهم في الشمال.

ومع ذلك الحدث تصاعدت حدة أوراق الضغط وتعاظمت فيها لغة الخطاب والشد والجذب بين أطراف النزاع في اليمن. أبرز ردود الفعل تلك هو تسمية الدكتور بن حبتور رئيساً لحكومة الانقاذ في صنعاء في أكتوبر ٢٠١٦م وتسميه أعضائها في ٢٩ نوفمبر من العام نفسه، إلا أن ثمة من يعتقد أن تشكيل حكومة صنعاء ربما جاءت بإيعاز من المجتمع الإقليمي والدولي لممارسة مزيداً من الضغوط على هادي وحكومته لإجبارهم على القبول بخطة السلام الأممية الجديدة التي وضعها كيري وطرحها للنقاش ولد الشيخ على طاولة الرئيس هادي قبل رفضه لها. ومع أن هذا الرأي شبه وارد على المدى الطويل، إلا أن مرونة هادي وبرامته تخطت هذا الحدث وصمد في وجه كل تلك الضغوط. ولكن في المقابل لم يراوح مكانه في رد الفعل لينتقل إلى مستوى الفعل والتأثير على سير الأزمة التي أحدثتها قراراته وسياساته خلال مدة حكمه ورئاسته للبلاد.

في مقابل ذلك، طرحت الأمم المتحدة عبر مبعوثها إلى اليمن ولد الشيخ — وكنتيجة لتفاهمات الكويت — مقترح " خطة تسليم الحديدية لطرف ثالث!" في منتصف العام ٢٠١٧م، تهدف بشكل أساسي إلى ضمان استمرار عمل ميناء الحديدية دون انقطاع وبشكل آمن، كونه الشريان الأساسي للاقتصاد اليمني. وترتكز الخطة على تسليم الميناء إلى لجنة يمنية مكونة من شخصيات عسكرية واقتصادية تحظى بقبول واسع وتعمل تحت إشراف وإرشاد الأمم المتحدة، على أن تعمل اللجنة على الحد من تهريب السلاح وضمان أمن وسلامة الميناء وعملياته وبنيتها التحتية، كما ستعمل على ضمان

التدفق السلس للمواد الإنسانية والبضائع التجارية من خلال الميناء إلى كافة أرجاء اليمن، وتحويل إيرادات الميناء لدعم استئناف دفع الرواتب للموظفين المدنيين. ومع ذلك قوبلت تلك الخطة بالرفض من قبل الحوثيون وحزب صالح. ومع تزايد الدعوات الدولية لتغليب الحل السياسي على العسكري للصراع الدائر في اليمن، إلا أن محصلتها وما آلت إليه مسارات التفاوض في المحطات الثلاث السابقة وغيرها، تؤكد عكس ذلك، لأسباب عدة لعل أبرزها تصلب مواقف أطراف النزاع على مواقفها دون كسر حالة الجمود في تلك المواقف، أضف إلى ذلك حسابات الأطراف الإقليمية الداعمة لأطراف النزاع وتعقيدات الملف اليمني وتباين مصالح تلك الدول وأطرافها المختلفة على الأرض.

في محصلة تلك الجهود والمبادرات، تبقى الأوضاع السياسية كما هي عليه، فيما تشهد الأوضاع العسكرية تصاعداً غير مسبوق على كافة الجبهات، تتفاقم معه الأوضاع الاقتصادية والإنسانية والصحية لعامة فئات الشعب اليمني في الداخل منذرة بكوارث لا يُحمد عُقباها، كما أشارت تقارير دولية صادرة عن الأمم المتحدة في هذا المضمار.

فيما تشير أصابع الاتهام في عرقله جهود السلام إلى طرفي النزاع، كلاً له نصيبه من ذلك الفشل، فجماعة الحوثيون من جهة، ينظر إليها كمعرقلة لأي حل سياسي وفقاً للمرجعيات الثلاث يُفرض عليها قد يتصادم مع حاضنتها النخبوية والقبلية والشعبية - وهي التي دفعت بأبنائها وزجت بهم في المعارك دون هوادة - ما يعني ذلك ضمناً أن السلام بدون انتصار عسكري مقبول للجماعة لن يكون مقبولاً لها، ولذلك تستमित بقوة وتدفع بثقلها العسكري لنيل

تسوية سياسية - تحت شروطها وبطلب من الطرف المعتدي عليها وهي هنا قوات التحالف العربي - تعزز من فرص بقائها وديمومتها كطرف ذو ثقل سياسي وعسكري على الأقل في شمال اليمن بعد تحييد قوات صالح وحزبه لصالح قوة الجماعة وحضورها على الأرض.

ومن جهة أخرى، تنصب عقبات أخرى للسلام باتجاه هادي وحكومته برئاسة الدكتور. بن دغر، التي يمثل تصلب مواقفها وجمود دبلوماسيتها وعدم اختراقها لجدار الأزمة منذ اندلاعها، وترتيبات الملف العسكري المتعثر منذ بداية الحرب، ساهم بدوره في جمود صناعة السلام في اليمن ووسعت من حالة الضعف العام التي تعيشها سواء على مستوى شرعيتها المتآكله يومياً على الأرض وبخاصة في جنوب اليمن التي تتنازع شرعيته مع المجلس الإنتقالي الجنوبي!.

رابعاً: إعادة صناعة السلام المتعثر في اليمن: (دفع المكابح وتحريك العربيات)

استمرار جهود السلام في حالة تعثر، بعد ثلاث محطات من المفاوضات السياسية بين أطراف النزاع برعاية أممية، وطبيعة المواقف المتشنجة للأطراف المتنازعة في اليمن، يدفع بنا ضرورة التأكيد على إعادة صناعة السلام المتعثر في اليمن، بالتنبيه على إعادة صياغة الخطاب النخبوي والسياسي وتغيير أنماط المواقف والتكتيكات وطبيعة الشروط والمطالب للأطراف المتنازعة، لتراوح أماكنها المتصلبة، وتدفع بالعربات للأمام قُدماً. فهل تدرك الأطراف المتنازعة أنها تمارس بأستمرار أدوار المكابح على أيه

أدوار طبيعية نحو الحل! أم أنها لا تدرك ذلك؟.

فالحكومة الشرعية ظلت متمسكة بموقفها من القبول بأي سلام دائم مطالبه بقبول الطرف الآخر لشروطها في تنفيذ النقاط والمرجعيات الثلاث الرئيسية وهي (المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني الشامل، وقرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة باليمن وأبرزها القرار ٢٢١٦)، فيما ظلت مواقف الحوثيون رافضة لتلك النقاط والمرجعيات لأسباب مختلفة أبرزها وقف العدوان الخارجي على اليمن من قبل دول التحالف وإيقاف الغارات الجوية والحصار الجوي والبحري والاقتصادي كشرط لقبول أي تسوية سياسية قادمة. وإزاء تلك المواقف المتشنجة وضعف أدوار المبعوث الأممي الخاص الى اليمن وموقف الأطراف منه وبخاصة الحوثي وحزب المؤتمر الرافضين له واتهامه بالعمل لصالح التحالف وحكومة هادي، توقفت محطات المفاوضات السياسية وتوقف قطار السلام في اليمن وكبحت سرعته معضلات المواقف المتشنجة والشروط التعجيزية للقوى المتصارعة ومطالبها المسبقة لأي تسوية سياسية في أي مفاوضات سابقة أم قادمة.

المتأمل والمتفحص لمحطات السلام في اليمن على قلتها في العدد وضآلة نتائجها، يدرك جيداً أن أبرز المكابح التي وضعت في طريق السلام في اليمن، كانت من صنع الأطراف ونتاج طبيعي لمواقفها المسبقة قبل الدخول في أيه مفاوضات سياسية.

هذا القول يدفعنا للتأكيد على أنه لم يكن دافع الدخول في أيه مفاوضات سابقة هو إيجاد حل سلمي للحرب المتفاقمة في اليمن، والتي انعكست آثارها على جميع أبناء الشعب

خامساً: مداخل محفزة لبناء السلام في اليمن: (إعادة مسار البوصلة)

يتبادر إلينا الآن، فكرة إعادة مسار بوصلة السلام لمسارها الصحيح، لتغدوا عملية صناعة وبناء السلام أكثر فعالية ومردودية، بإتجاه وضع حد لتدهور عملية السلام، وضمان عدم إرتداد المجتمع بمختلف فئاته للعنف مرة أخرى مستقبلاً.

وهذا يدفعنا للتركيز على المحركات والفواعل المحفزة للسلام، وهي هنا، على سبيل المثال، لا الحصر، المداخل التالية:

– القبول المجتمعي وإشراك المجتمعات المحلية في صناعة وبناء السلام:

فأي أنشطة تدخل في إطار صناعة وبناء السلام من الضرورة بمكان أن يكون لها قبولاً مجتمعياً داعماً لها، وموازياً لأدوار أخرى على المستويات السياسية والعسكرية، فخبرات الحروب ومآسيها وتعاضم انعكاساتها على المجتمعات المحلية تولد ذلك الشعور المجتمعي العام بعظمة مخاطرها وتبنى أفكار ايجابية تدفع بالجميع نحو ايقافها، وتبنى السلام الدائم لانهاء العنف. على جانب آخر من الأهمية، يتضح أهمية إشراك المجتمعات المحلية، في صناعة وبناء السلام، أكثر من أي وقت مضى، ولذلك فإن قصور محاولات صناعة السلام الحالية في اليمن على السياسيين والعسكريين من جميع الأطراف لإيقاف العنف، ساهم بقدر كبير في تعثر جهود السلام وأغلق الدائرة على تلك النخب من حيث مستويات التفكير والرؤى والأجندات، وأغفل جانباً مهماً وعنصراً بناءً يمكن من خلاله وضع حد لتدهور الأوضاع وإيقاف العنف المتزايد، فمثلاً دور القبيلة اليمنية على امتداد عمر الأزمة ظل هو الدور البارز والرديف للدولة، بالإمكان تفعيله

اليمني، وتعاضمت معها الخسائر البشرية والمادية، وأزدادت الأوضاع الانسانية والصحية والاقتصادية والاجتماعية سوءاً بعد سوء، والجلوس على طاولة الحوار السياسي المسئول لمناقشة كافة المعضلات وتدارك مسبباتها وحللتها بكل عقلانية ومسئولية وطنية تستوعب الجميع بمختلف أتمائاتهم السياسية والمذهبية والمناطقية. بل على العكس وضعت إزاء كل تلك المحاولات التفاوضية جملة من العراقيل التي قيدت وكبحت حركة قطار السلام في أولى خطواته وفي ذروة ما كان متحركاً لنيل استحقاق السلام العادل.

أهم تلك المكابح هي المرجعيات الثلاث التي دائماً ما تطرحها الحكومة الشرعية في قبولها لأي سلام دائم، في مقابل تعنت جماعة الحوثي وحزب المؤتمر على مواقفهم من الانقلاب على الشرعية وموقفهم من تلك المرجعيات ورفضهم تسليم المدن والمؤسسات والسلاح الذي سيطروا عليها في انقلابهم على الشرعية في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م.

كل تلك المكابح هي سبب ما نعانيه اليوم من اهدار للوقت وضياع للأفق السياسي وغياب أي أمل للسلام الدائم في اليمن.

وبمجرد إزالتها، بتعديل مضامينها وتراتبيتها، وإيجاد صيغة توافقية مقبولة منها لجميع الأطراف، بالتأكيد ستتحرك عربات السلام المتوقفة، وستلتقى الأطراف السياسية مجتمعة مرة أخرى على طاولة المفاوضات السياسية وبأيديهم الحل والعقد لإتفاق دائم لوقف إطلاق النار وترسيخ سلام مستدام، يمهد لبناء دولة المواطنة والقانون التي أفتقدها الجميع خلال سنوات النزاع المسلح في اليمن.

باتجاه السلام، فيمكن لزعماء القبائل ممارسة ضغوطاً كبيراً بإتجاه إحلال السلام ونقل النقاشات من المستويات العليا للمستويات القاعدية والشعبية. فممارسة شيوخ القبائل لأدوارهم التاريخية سيعزز من فرص الضغط على فرقاء العمل السياسي صوب منحى وقف العنف واستتباب الأمن والاستقرار كمقدمات لتحقيق السلام عبر مفاوضات يكون لهم أدواراً ومسئوليات واضحة وهامة فيها، كما كانت لهم ممارسات سابقة في إيقاف الثأرات والافتتال الداخلي بين أبناء القبائل وغيرهم، وممارسة دور تحكيمي يوازي أدوار الدولة وينتزع وظائفها في فترات تاريخية سابقة من عمر الحرب، إضافة ما تلعبه اليوم من أدوار في التعبئة والحشد مع مختلف الأطراف لكسب الولاءات ورفد جبهات القتال. إلى جانب أن تضطلع أدوار فئات مجتمعية محلية أخرى في هذا الجانب سواء ما هو متعلق بأدوار مناطق بعينها أو فئات إجتماعية محددة كالأكاديميين والخبراء وقادة الرأي العام والقطاع النسائي والشباب، وأيضاً لا ننسى دور منظمات المجتمع المدني الفاعلة في هذا المضمار وقادة العمل السياسي، وبالتالي فعلية اشراك تلك القوى المحلية على أهميته يعد مدخلاً مناسباً لوضع حد للنزاع والضغط باتجاه قبول الاطراف المختلفة للسلام.

– تجييد المسار الإنساني عن النزاع:

من الضرورة بمكان وقبل الدخول في أي مسار سياسي لسلام دائم، يجب اتخاذ إجراءات فورية لتجييد مسار العمل الإنساني ومنع البلاد من الوقوع أكثر في مستنقع العنف والأوبئة والمجاعة وأزمات أخرى كان ولا يزال من الممكن تفاديها والحد من انتشارها. وهنا لابد من تأمين تدفق

المساعدات الإنسانية ووصولها لمستحقيها ودفع الرواتب لموظفي الدولة ورفع حالة الحصار الإقتصادي الذي يتعرض له أبناء الشعب اليمني، ومعالجة كافة مظاهر تدهور قطاع الصحة المتفاقم في البلاد والذي أثر على الوضع الإنساني وزاد من أعداد الأوبئة والأمراض والوفيات خلال الحرب.

– المصالحة الوطنية وجبر الضرر وإعادة الإعمار:

باعتقادي بأن هذه الخطوة تعتبر من الخطوات الأولى الممهدة لأي سلام قادم، فتحقيق المصالحة الوطنية وجبر الضرر بين جميع الأطراف المتأثرة بالحرب، في إطار عدالة إنتقالية تشمل جميع أبناء الشعب اليمني دون إستثناء، يعتبر المدخل المناسب للسلام العادل والمستدام.

على أن يشمل جبر الضرر بُعداً جماعياً يمثل المصالحة الوطنية، بما يستدعي ذلك بذل جهود إضافية للتضامن بين الجميع. بتعزيز قدرات الفاعلين المحليين، وبالتركيز على الحوار والتشاور وتبادل الآراء مع المجتمع المدني والمحلي والسلطات المنتخبة. على أن يكون من تدابيرها كفالة وضمان رد الاعتبار للضحايا والمنتهكين وتعويضهم، في إطار مبادئ العدالة والانصاف واحترام حقوق الإنسان وتكافؤ الفرص وسيادة القانون.

كل ذلك، وفي توافق الجميع داخلياً وخارجياً، تبدأ معه مرحلة إعادة الإعمار وبناء ما خلفته الحرب من دمار على جميع الأصعدة، ووفق خطة زمنية محددة، وبتوافر تمويل إقليمي ودولي كبير يضمن إعادة الخدمات العامة وإعادة بناء البنى التحتية المدمرة وتمويل البرامج الاستثمارية للمشاريع العامة وتحريك عجلة الاقتصاد المتوقفه والمشاركة في البرامج المصاحبة

الداخلة في النزاع، بإمكانة الاستدامة أطول وقت ممكن وعدم ارتداده مرة أخرى الى العنف. على أن تضمن البعد عن أيه ضغوط إقليمية ام دولية تثير حساسيات في المجتمعات المحلية، والتي قد تدفع بتحقيق سلام شبه منقوص أو جزئي يقلص من فرص استدامة السلام الحقيقية ويعرقل الشروع في عملية بناء السلام، بل قد يكون ذلك مدخلاً لصراعات مسلحة جديدة.

ومع ذلك، فإن الجميع يدركون بأن أي اتفاق سلام مستدام في نهاية المطاف سيتطلب من الجميع تقديم التنازلات، وهو ما نأمل تحقيقه في الفترة القليلة القادمة.

لتوقف النزاع مثل تسريح المسلحين وإعادة النازحين وتمويل مشاريع المجتمعات المحلية التنموية.

– إعادة تعريف وتحديد أطراف النزاع:

سوء فهم دوافع وأعمال وطبيعة الحوثيون هو أساس الخلل في تشخيص النزاع من بداياتها، فتعريفهم تارة كتابعين لإيران، على أساس مذهبي، وافتقار الأساس السياسي في هذا الجانب، هو ما زاد من صعوبات ممارسة ضغوط سياسية أو دبلوماسية أو حتى عسكرية على الجماعة في أياً من محطات السلام السابقة. وساهم في سيطرة الجماعة على مقاليد الأمور في الشمال وبخاصة بعد اطاحتهم بحزب المؤتمر الشعبي العام وقتل رئيسه في ٤ ديسمبر ٢٠١٧م، في مقابل ترك مطلق الحرية في تعريف القوى الشرعية، رغم تراجع تعريفها ابتداءً من تعريف رئيس الدولة "هادي" في الدوائر الخارجية من الرئيس الشرعي إلى الرئيس المعترف به دولياً، ومن شرعية الحكومة في الجنوب الى تنازعها مع المجلس الانتقالي الجنوبي، وغيرها من الأطراف والمكونات التي تكاثرت وتنازلت وتبعثرت من يد الشرعية وقوى التحالف العربي كجماعة السلفيين في تعز والمجلس الإنتقالي الجنوبي التابعين لنفوذ الإمارات وغيرها من الأطراف الأخرى، يعطينا دليلاً إضافياً الى ضرورة وأهمية إعادة تعريف وتحديد أطراف النزاع المسلح في اليمن، حتى يُمكننا من الحديث عن ماهية الأدوار المستقبلية المناطة بكل طرف في أيه مفاوضات سياسية قادمة.

– عدالة التسوية السلمية وشموليتها لأطراف النزاع:

فعندما يكون السلام المأمول أكثر عدالة وشمولية ورضاً لجميع الأطراف